أطفالنا يشاركون في صنع الانتفاضة

فيما تستمر محاولات الالحاق :

رؤساء البلديات يتدخلون لكسر الاضراب!

سلطات الاحتلال تهدد ومقاتلونا يردون بعمليات عسكرية ناجحة

للاسبوع الثاني يستمر اضراب متاجر ومحال ومؤسسات الضفة الغربية المحتلة ، تحديا لقرار سلطات الاحتلال القاضي باضافة ضريبة جديدة تبلغ ٨ ٪ ، وقد اعطى هذا الاضراب مجالا واسعا امام جماهير الارض المحتلة لاستمرار انتفاضتهم ضد الوجود الصهيوني على الارض الفلسطينية .

والواقع ان هدف الكيان الصهيوني من وراء اقرار هذه الضريبة ليس هدفا اقتصاديا بحتا يتمثل في سد الفجوة بين اقتصاد الضفة الغربية والارض المحتلة منذ ١٩٤٨ ، ومحاولة « تصليح » وضعه الاقتصادي المتدهور من خلال واردات جديدة لخزينة الكيان الصهيوني .. بل ان هذا الكيان يعطي طابعا سياسيا خطيرا لهذا القرار ، ويتمثل ذلك في سياسة الالحاق التدريجية التي ينتهجها الكيان العنصري ، فهو يسعى من وراء هذا القرار الاقتصادي الى تحقيق هدف سياسي يتمثل في سريان القوانين والاجراءات الصهيونية على الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ ، وذلك تمشيا مع سياسته التي سبق تنفيذها مع سكان الارض المحتلة عام ١٩٤٨ .

وقد تحسس اهلنا وشعبنا في الارض المحتلة خطورة هذا الهدف وهبوا من جديد لممارسة حقهم الطبيعي في النضال ضد الاحتلال الصهيوني ، معبرين بذلك عن رفضهم ليس لسياسة الالحاق الصهيونية فحسب ، بل للوجود الصهيوني ذاته .

اساليب صهيونية جديدة

وفي مواجهة الانتفاضة الشاملة ، عمدت سلطات الاحتلال الى وسائل جديدة ، بعد فشل كل وسائلها السابقة - بالرغم من همجيتها - في قمع الانتفاضة ، تمثلت في :

- انزال وحدات حرس الحدود التي يطلقون عليها « الوحدات الرهيبة » بدلا عن القوات العسكرية ، لما لهذه الوحدات من قدرة قمعية رهيبة ، وبما تمتلكه من تجربة في حقل « قمع الاضطرابات » ، ويأتي انزال هذه الوحدات بعد جدل عنيف في مجلس الوزراء الصهيوني وانتقادات موجهة الى اجهزة الامن على عدم قدرتها على مواجهة « الناس العزل » !
- السماح للحكام العسكريين المحليين ، في كل منطقة ، بتطبيق فرض حظر التجول بمبادرتهم الخاصة من جانبهم ، دون الرجوع الى القيادة العامة ، وقد اتخذ هذا القرار لضمان سرعة قمع اي تحرك او عند ظهور اي احتمال بوقوع اضطرابات .

حقيقة رؤساء المجالس البلدية

- اعطاء الوعود لعملاء السلطات الصهيونية ،

بانه من الممكن التفاهم حول قيمة الضريبة الاضافية ، وتجد السلطات الصهيونية سبيلا واسعا امامها في هذا المجال من خلال الدمى التي سبق ان وصلت الى رأس المجالس البلدية ورؤساء الغرف التجارية . فقد اصدر مكتب اتحاد الغرف التجارية في الضفة الغربية ، في اعقاب الاجتماع الذي عقد في قاعة الغرف التجارية في رام الله ، بيانا طلب فيه الى جميع التجار واصحاب المهن والمصانع في مختلف مدن الضفة الغربية مزاولة اعمالهم الاعتيادية وانهاء الاضراب ، وذلك حتى يجتمع اعضاء المكتب مع شمعون بيرس وزير الدفاع الصهيوني لبحث الموضوع معه .

كما اعرب بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس لمراسل وكالة الانباء « الاسرائيلية » (عتيم) عن أمله بان ينتهي الاضراب في المدينة وتعود الحياة فيها الى طبيعتها .

ومن ناحية اخرى قال قادمون من الوطن المحتل، ان عددا من موظفي السفارة الاميركية لدى الكيان الصهيوني يجرون الان اتصالات مع عدد من اعضاء المجالس البلدية والشخصيات السياسيةفي الضفة الغربية المحتلة من اجل خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية وتمرير الحلول الاميركية الاستسلامية المذلة .

وكان من هذه الاتصالات المشبوهة الاجتماع الذي تم بين احد مستشاري السفارة الاميركية وعدد من اعضاء المجلس البلدي لمدينة البيرة ، والذي تحدث فيه هذا المستشار عن ضعف منظمة التحرير الفلسطينية حاليا بسبب الاحداث في لبنان ؟!.

- معالجة موضوع الاضراب ، كما لو كانت السلطة الصهيونية امام اضراب عادي داخل الكيان الاسرائيلي نفسه ، وطالبت عدة جهات بان تحل مشكلة هذا الاضراب ، امام المحاكم الصهيونية وبذلك تحقق السلطات الصهيونية هدفها الاساسي الذي يكمن في الحاق الضفة الغربية بالكيان الصهيوني وقوانينه ، وقالت دافار بهذا الصدد :

« يجب التمييز بين عدة ظواهر لدى معالجة موضوع اضراب التجار في الضفة الغربية ، فطالما كانت اهداف الاضراب اقتصادية ، يجب مواجهتها كما يواجه به كل اضراب اقتصادي مماثل في المحيط اليهودي في « اسرائيل » كما ان من شأن المحاكم النظر في اية مخالفات قانونية كالامتناع عن دفع الضريبة مثلا .

- اللجوء الى تهديد التجار بختم محلاتهم التجارية المغلقة بالشمع الاحمر ، وبذلك تراهن السلطات الصهيونية على « مصالح » التجار الاساسية .

وبالطبع ، فان هذه الاجراءات الصهيونية الجديدة ، لا تلغي وسائلها القديمة والتقليدية التي اتبعتها لقمع الانتفاضة في السابق ، بل على العكس ، فقد عززت سلطات العدو وسائلها تلك ، فزادت نسبة الاعتقالات ، واطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وفرض حظر التجول وقطع الطرقات الرئيسية بين المدن والقرى .

شعبنا يُعد نفسه للمواجهة

ولكن ، كيف واجه شعبنا الاجراءات الصهيونية هذه ؟.

الواقع أن جماهيرنا في الارض المحتلة ، قد واجهت شراسة قوات القمع الصهيونية بوسيلتين اساسيتين :

تكثيف وتركيز العمليات العسكرية الناجحة

فمن الملاحظ انه خلال الاسبوعين المنصرمين ، زادت نسبة العمليات العسكرية ، وعمت كل الارض المحتلة ، سواء تلك المغتصبة عام ١٩٤٨ ، او هذه التي احتلت عام ١٩٦٧ . ويلاحظ من زاوية اخرى نوعية هذه العمليات ونجاحها ، فمن متابعة هذه العمليات خلال ثلاثة ايام فقط ! ، نلاحظ :

- ثلاث عمليات بطولية لثوارنا في مدينة الخليل ، خلال ٢٤ ساعة فقط يوم ٧-٨-١٩٧٦ .
- جريحان في انفجار قنبلة في مدينة تل ابيب (اعتراف اذاعة العدو) . ٩-٨ .
- تدمير باص عسكري صهيوني على طريق كريات اربع - الخليل ٨-٨ .

ضمانة استمرار الانتفاضة

- ثوارنا يهاجمون مكتب مخابرات العدو في مدينة تل ابيب .
- تعزيز قدرة الاهالي والجماهير على الصمود واستمرار الانتفاضة . وفي هذا السبيل انشئت

هل يستطيعون قمع انتفاضة شعبنا ؟

اللجان الشعبية ، التي قامت بانشاء لجان فرعية متخصصة وقامت بتخزين المواد التموينية والطبية ، وتوفير مستلزمات الاتصال في اوقات فرض حظر التجول ، ومن بين اللجان الفرعية ، لجان متخصصة في محاسبة كل من تسول له نفسه بالعبث باهداف الاضراب والانتفاضة والتأكد من اغلاق كل المحلات ومشاركة كل الافراد في الانتفاضة، فقد قام مجهولون بالاتصال هاتفيا بعدد من التجار في مدينة رام الله ، الذين حاولوا في يوم سابق فتح حوانيتهم ، وهددوهم اذ هم عادوا الى فتحها مرة اخرى .

- القيام بنشاطات سياسية ، اهمها الاتصال بالامم المتحدة من خلال رسالة بعثها اهالي مدينة بيت جالا الى امينها العام « فالدهايم » .
- الاستمرار بالانتفاضة ، التي جند لها كل ابناء الشعب ، الرجال والنساء على اختلاف اعمارهم

شهيد جديد للانتفاضة

فقد اكدت انباء وطننا المحتل ، ان الجنود الصهاينة ، ارتكبوا جريمة بشعة عندما قتلوا طفلا فلسطينيا في مدينة القدس ، يبلغ من العمر ثماني سنوات ، عندما كانوا يطاردون المواطنين الذين تظاهروا عقب صلاة الجمعة، وقد قامت قوات الاحتلال بنقل جثة الطفل عن اعين المواطنين في المدينة ، حيث تم دفنه دون علم اهله وذويه خشية من ردود الفعل .

كما القت سلطات الاحتلال القبض على العديد من المواطنين ، واتهمتهم بالتحريض على الاضراب ،فقد ابلغ نائب قائد شرطة نابلس مراسل « عتيم » بأن احد المحرضين على « اعمال الشغب » هو شاب من « كفر منده » في الجليل وانه قدم للمحاكمة ، وحكم عليه بالسجن الفعلي لمدة اسبوعين وبالسجن ست اشهر مع وقف التنفيذ .

وهذا يعطي دلالة واضحة على ترابط الانتفاضة ما بين الضفة الغربية والارض المحتلة عام ١٩٤٨ .

ومن الجدير بالذكر ان السلطات الصهيونية قامت بتشديد الحراسة على بيت عائلة العميل زهير محسن ، خشية تكرار مهاجمته من قبل المواطنين وتحطيمه . وهذا يعطي دلالة اخرى على الحس الثوري الذي يربط المواطن الفلسطيني داخل الارض المحتلة ونضالات الثورة الفلسطينية وتصديها للمؤامرة التي تجري في لبنان .

ان شعبنا عرف طريقه ، ومن المستحيل ان تقف اي قوة في وجهه ، وها هو يعطي الدليل اثر الدليل على انه قدر مسؤوليته ، وقدر ثورته التي هي امله الوحيد في العودة الى ارضه، وبناء سلطته على انقاض الكيان العنصري على كل ارضنا المحتلة .